

دور شركات التأمين في تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر

The role of insurance companies in financing social security in Algeria

تاريخ الاستقبال: 19 جوان 2018 تاريخ القبول: 12 نوفمبر 2018 تاريخ النشر: 20 جانفي 2019

ط.د/ياسين خلوف* ، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

د/ حسين حساني* ، أستاذ محاضر — جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص:

ساهمت عوامل ديموغرافية واقتصادية في تبني التأمين الاجتماعي، تربط هذه العوامل بشكل مباشر مع مصادر تمويل صناديق التأمين الاجتماعي، أدى التغير فيها إلى بروز تحدي عدم قدرة صناديق التأمين الاجتماعي في تمويل التقاعد، وتوجد خمس آليات متعارف عليها للتقليل من هذه التحديات، يمثل تدخل شركات التأمين للحد من عجز صناديق التأمين الاجتماعي أحد أهم هذه الآليات، تواجه صناديق التأمين الاجتماعي في الجزائر نفس التحدي، ولقد ساهمت إصلاحات سوق التأمين في الجزائر إلى ترقية شركات التأمين على الحياة تمتلك مؤشرات تؤهلها للتقليل من هذا التحدي.

الكلمات المفتاحية: التأمين الاجتماعي، العجز، شركات التأمين.

ABSTRACT

Demographic and economic factors contributed to the adoption of social insurance, These factors are directly linked to the sources of funding for social insurance funds, The change has led to the emergence of the challenge of the inability of social insurance funds to finance retirement, Five common mechanisms exist to reduce these challenges, The intervention of insurance companies to reduce the deficit of social insurance funds is one of the most important mechanisms, Social insurance funds in Algeria face the same challenge, The reforms of the insurance market in Algeria have contributed to the rise of life insurance companies with indicators that qualify them to reduce this challenge

Key word : social insurance, deficit, insurance companies

* kheloufyacine@gmail.com

* h.hassani@univ-chlef.dz

مقدمة:

يعتبر الضمان الاجتماعي من بين الأدوات المساعدة في إدارة المخاطر المتعلقة بصحة وحياة الافراد، ويعتمد في تمويله على معادلة اجتماعية قوامها وجود عدد كافٍ من العاملين يقابله عدد مناسب لهم في سن الشيخوخة، معادلة لم يعد بالإمكان التوفيق بين طرفيها. فالتطور الكبير في مجال العلوم الطبية رفع معدّل البقاء على قيد الحياة، والنمو في التحصيل العلمي للمرأة حفّض من معدّل المواليد.

يتم الاعتماد على آليات متنوعة للتقليل من تحدي تمويل الضمان الاجتماعي؛ التقليل من منافع التأمين، تقوية شبكات الامان الخاصة بالشيخوخة، تشجيع البقاء في العمل و تشجيع الهجرة والتأمين التجاري. ويعرف نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر نفس طبيعة المشاكل ويتشابه مع نظرائه في العالم في طريقة التمويل، هذا التشابه الذي يفرض على الجزائر صلاحية بعض آليات الحد من مشكل تمويل الضمان الاجتماعي، ويعتبر التأمين التجاري بفرعه التأمين على الاشخاص من بين التوجهات الأقرب إلى التطبيق.

فماهي المؤشرات التي تؤهل شركات التأمين على الأشخاص أن تكون فاعلا في الحد من مشكل تمويل صناديق التقاعد في الجزائر؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة المحافظة على التوازن المالي للضمان الاجتماعي في الجزائر لمواجهة الوضعية الحرجة التي تمر بها من حيث تمويلها وكذا عدم نجاعة بعض الحلول الجزئية المعتمدة.

الهدف من الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور التأمين التجاري كأهم الآليات المستخدمة لمواجهة مشاكل صناديق الضمان الاجتماعي بخصوص تمويلها في الجزائر.

محاور الدراسة

سنتناول في المحور الأول من الدراسة الأسباب التاريخية والديموغرافية لتبني التأمين الاجتماعي في العالم، وأثر تغيّر العوامل الديموغرافية في القدرة على تمويل الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أهم الآليات المتبعة للحد من هذا المشكل، أما المحور الثاني فهو لدراسة حالة الضمان الاجتماعي في الجزائر؛ من حيث المنافع الممنوحة وطرق التمويل، مع إبراز تحديات المحافظة على تمويل هذه المنافع، وتبيان أهم المؤشرات التي تؤهل شركات التأمين على الأشخاص كفاعل للمساهمة في حل هذه الاشكالية.

أولا. تحديات تمويل الضمان الاجتماعي ودور شركات التأمين في تمويله

يعرّف Beveridge الضمان الاجتماعي " ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد وفي كل وقت لإشباع حاجاته"، ويعتبر الضمان الاجتماعي أداة حديثة في إدارة المخاطر مقارنة بأدوات أخيرعرفت قبل الثورة الصناعية كالتأمين التجاري ونظام المساعدات الاجتماعية والتعاضديات والادخار. فالتأمين التجاري الذي ظهر في القرن الرابع عشر مجسدا في التأمين

البحري والتأمين على الحريق في القرن الخامس عشر وبعدها تأمينات الحياة، لا يمكنه توفير حماية كافية لكل الأشخاص بسبب ارتفاع تكلفته من جهة وطابعه الاختياري من جهة أخرى،ⁱ كما أن نظام المساعدات الاجتماعية يميزه ضعف وعدم كفاية الموارد، وهي نفسها مشاكل يعاني منها نظام التعاضديات. أما الادخار فلا يتأتى في الغالب إلا لأصحاب الدخول المرتفعة. ويشمل الضمان الاجتماعي التأمين الصحي وتأمين الشيخوخة وتأمين الوفاة (نقل المعاش إلى ذوي الحقوق).

1. أسباب تبني الضمان الاجتماعي

ظهر الضمان الاجتماعي في ألمانيا نتيجة لعوامل عدة، أهمها بروز طبقات عمالية نتيجة للتحويل من الزراعة إلى الصناعة، وعوامل سياسية قادها نجاح الحزب الاشتراكي الديمقراطي في بريطانيا وضغطه على الحكومة لتبني نظام الضمان الاجتماعي وإصدار قوانين تنظمه، على غرار قانون التأمين الاجتماعي الإلزامي من المرض سنة 1883 وحوادث العمل سنة 1984 والعجز والشيخوخة سنة 1989.

ويعود فضل نقله الضمان الاجتماعي إلى فرنسا إلى تحرر مدينتي اللوزاسواللورين المستعمرات الألمانية سابقا، وأجبرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 الولايات المتحدة الأمريكية على تبني التأمين الاجتماعي لتلافي الآثار الاجتماعية التي خلفتها الأزمةⁱⁱ

تم تعميم الفكرة فيما بعد من خلال الميثاق والإعلانات الدولية والميثاق الاطلنطي سنة 1941، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 وإعلان فيلادلفيا سنة 1944، اتفاقية العمل الدولية سنة 1952ⁱⁱⁱ.

وتعتبر اتفاقية العمل الدولية الأقوى كونها إلزامية للدول بالتشريعات التي صادقت عليها وتقرها في بلادها بخصوص الضمان الاجتماعي، وقسمت المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي إلى 9 فروع هي: المرض، البطالة، الشيخوخة(التقاعد)، طوارئ العمل، الولادة، العجز، الوفاة، الأعباء العائلية. مشترطة تغطية ثلاث أخطار على الأقل.

2. **تحديات تمويل الضمان الاجتماعي:** تقوم فكرة تمويل التأمين الاجتماعي على وجود عدد كبير من العاملين يمول عدد أقل منه من المتقاعدين، ولتحقيقه ذلك لابد من توفر معادلة اجتماعية قوامها، وفرة في عدد العاملين وندرة في عدد المتقاعدين من جهة، وارتفاع في معدل الخصوبة وانخفاض في معدل الأعمار من جهة أخرى^{iv}، وقد ساهم في بلورة هذه الفكرة خصائص ديموغرافية ميّزت الفترة التي نشأ فيها الضمان الاجتماعي، وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بما يلي^v:

- ارتفاع نسبة الشباب وانخفاض في الشيخوخة، فعدد المسنين في سن 60 أو أكثر منه لم يكن يتجاوز نسبة 5 % من إجمالي السكان؛

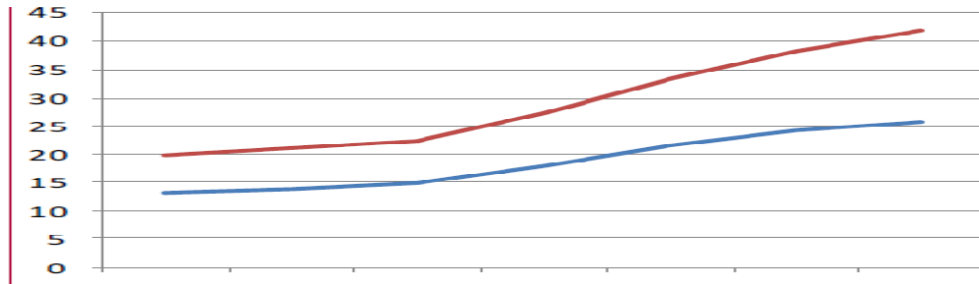
- انخفاض معدل العمر، ففي الخمسينات لم يكن يتجاوز 40 سنة في الصين و48 في كوريا الجنوبية و51 في المكسيك.

- كثرة عدد العاملين مقارنة بالمتقاعدين

وبعد التحسن الكبير في المستوى الصحي نتيجة لتطور علوم الطب ونمو التحصيل العلمي لدى المرأة وولوجها سوق العمل، تغيرت الخصائص التي تأسس عليها التأمين الاجتماعي، فمنذ نهاية الحرب العالمية إلى اليوم ارتفعت نسبة المسنين من 5% إلى 20 %، وهي مرشحة للوصول إلى 30 % في غضون 2040، وقد تتجاوز 40 % في بعض الدول

الأوروبية واليابان، كما سيتناقص عدد السكان في سن العمل، ويرتفع معدل العمر في سن التقاعد مما سيسبب اختلالات في التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي، والشكل الموالي يوضح تطوّر معدل الإعالة* لدول العالم خلال الفترة 1960- 2050 .

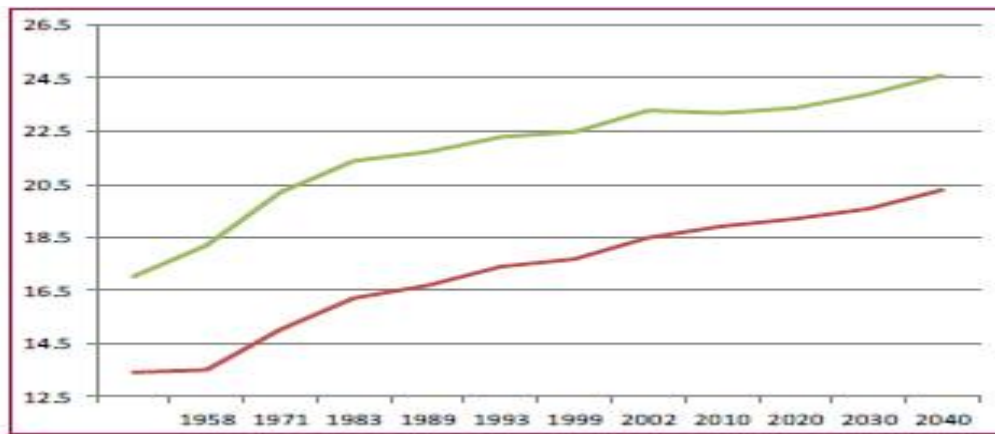
شكل رقم 01. تطوّر معدل الإعالة لدول العالم خلال الفترة 1960 - 2050



Source, OECD Publishing , *Pensions at a Glance 2011: Retirement-Income Systems in OECD and G20 Countries*, Paris 2011

ويرتفع معدل العمر المتوقع حيث تتنافس الدول المتقدمة مثل كوريا الجنوبية، ألمانيا، إيطاليا و اليابان على مرتبة البلد العجوز، وتنتقل عدوى ارتفاع معدل العمر إلى دول نامية، فتصبح البرازيل وإندونيسيا في سن (و م أ) وستكون الصين أكبر منهما بقليل. هذا التسارع في تغيّر البيئة الاجتماعية والديموغرافية سيكون له أثر كبير على قدرة تمويل التأمين الاجتماعي.

الشكل رقم 02. تطوّر معدل العمر المتوقع لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي خلال الفترة 1960 - 2050



النساء
الرجال

Source, OECD Publishing , *Pensions at a Glance 2011: Retirement-Income Systems in OECD and G20 Countries*, Paris 2011

تختلف نظم تمويل تكاليف التأمين الاجتماعي على المستوى العالمي من دولة لأخرى، تبعاً للاختلاف في الهدف من النظام وطريقة التمويل وطريقة الإدارة. لكن بالرغم من هذه الاختلافات إلا أنها تتمحور حول مصدرين أساسيين هما اشتراكات العمال والاقتطاعات الضريبية، بالإضافة إلى إعانات الدولة، وعوائد استثمار الأموال المجمعة بالرغم من محدوديتها. وتتكوّن أنظمة التقاعد في دول العالم من ثلاث دعائم أساسية، التقاعد الحكومي، التقاعد الوظيفي، التقاعد الخاص حسب ما هو موضح في الشكل الموالي ^{vi}.

جدول رقم 01. طرق تمويل أنظمة التقاعد

مكونات نظام التقاعد	الهدف من نظام التقاعد	طرق التمويل	الإدارة المكلّفة
التقاعد الحكومي	ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة	يقتطع من الرواتب	الإدارة العمومية
تقاعد وظيفي	الحفاظة على المستوى الحالي لمعيشة الموظف	اشتراكات الموظفين ورب العمل	إدارة خاصة
تقاعد خاص	يوفر تغطية لحاجات اضافية	مدخرات خاصة	إدارة خاصة

المصدر: باتريكلدتيوكي اوویشانز، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال، التخطيط للتقاعد والتحديات والحلول الطبعة الأولى، دار المعارف، بيروت 2015، ص 101.

تطرح طرق التمويل لنظام التقاعد إشكالات مختلفة تبعاً لطبيعة الأدوات المستخدمة، فالتقلب في ميزانية الحكومة بين الفائض والعجز يؤثر في تمويل التقاعد الحكومي، ولا يظهر له أثر في التقاعد الوظيفي والتقاعد الخاص، فيما تشترك هاتين الطريقتين في استجابة فعالة للتقلب في أسعار الأسهم، حيث أن أي انخفاض في أسعارها يؤدي إلى شح مواردهما بشكل خاص، ويرتبط التقاعد الوظيفي بالتراجع في أرباح المؤسسة التي ينتسب إليها العامل. لهذا يجب أن تعمل هذه الآليات بتناسق فيما بينها ^{vii}.

وتتأثر هذه الطرق بالتغير الديموغرافي للمجتمع، ويساهم التقدم في العمر إلى تراجع حجم السكان في سن العمل وتعويضهم بعدد أقل منهم عندما يتقاعدون ويصبح عدد صغير من العاملين ملزمين بتمويل عدد أكبر من المتقاعدين، ويتراجع الادخار بسبب دخول أكبر نسبة من السكان في مرحلة التقاعد ما يجعل الحكومة بين خيارين أحلاهما مر، إما رفع الضرائب المؤذي اقتصادياً أو تخفيض الإنفاق على التقاعد الصعب سياسياً ^{viii}.

هذه الصعوبات تجبر الحكومات بتخفيض الإنفاق على قطاعات أخرى كالصحة والدفاع والتعليم لصالح نظم التقاعد، حيث يفترض أنه في الدول 12 الأكثر تقدماً في العالم سيتضاعف الإنفاق الحكومي على التقاعد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7,4 سنة 2007 إلى 13,1 سنة 2040 ^{ix} ويظهر هذا الأثر بشكل كبير في اليابان ودول القارة الأوروبية، ويقدر الإنفاق على الضمان الاجتماعي في كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 20 % من الميزانية ^x، وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق على التقاعد سيصل إلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي في كل من فرنسا وألمانيا واليابان وإسبانيا بحلول 2040، وسيصل إلى 25 % في إيطاليا.

3. الأليات المستخدمة في مواجهة مشكل تمويل التأمين الاجتماعي

تختلف طريقة التدخل الحكومي لإصلاح مشاكل تمويل التأمين الاجتماعي تبعاً لدرجة تقدم أنظمة الحماية الاجتماعية لهذه الدول وكذا طبيعة وخصوصية اقتصاداتها، من بين أهم أدوات التدخل نذكر:

- اعتمدت بعض الدول الأوروبية على تقنية التقليل من تكاليف الضمانات الممولة من الاشتراكات الحالية، من خلال الإلغاء التدريجي لخيار التقاعد المبكر ورفع سن التقاعد العادي وتخفيض معدل الإحلال، اعتمدت إيطاليا على الربط بين المنافع والقاعدة الضريبية للراتب وفي فرنسا بين حجم المنافع ومؤشر الأسعار، أما اليابان وألمانيا فتعتمد الربط بين نسبة المتقاعدين إلى دافعي الاشتراك.^{xi}

- تشجيع حياة أطول من العمل، بحيث يعود الفضل في تطوير هذه الألية إلى جمعية جنيف^{xii}، وتبدو هذه الألية الأكثر فعالية والأقل تكلفة، بدأت المملكة المتحدة البريطانية في تطبيقها وتسعى من خلالها الى رفع معدل التقاعد من 65 إلى 68 سنة مع بداية 2043 ، وتبنت دول أوروبية أخرى هذه الألية منها فرنسا وألمانيا واسبانيا.^{xiii}

- تشجيع رفع معدلات الاختصاص، وتحتاج تطبيق هذه الاستراتيجية إدخال إصلاحات موازية على القواعد المنظمة لسوق العمل من خلال إضفاء المرونة على سياسة العمل بدوام جزئي وتسهيل إجازة الأبوين وتوفير دور الحضانه كامل النهار وبتكلفة معقولة، حيث تعتبر فرنسا والسويد نموذجاً في ذلك.

- زيادة الهجرة وتحسين الشروط الدافعة لها، كتوفير مناصب الشغل، وتعتبر بعض الدول رائدة في المجال كاستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، كما حاولت بعض الدول مؤخراً كاليابان ودول الاتحاد الاوربي دمج المهاجرين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي مع ضرورة التحكم في عددهم مقارنة بالسكان الاصليين حتى لا يكون هناك خلل في التماسك الاجتماعي للبلد.^{xiv}

- تقوية شبكات الامان الخاصة بالشيخوخة: بهدف ضمان حد أدنى من حماية العجزة من الفقر خصوصاً في الدول التي يطغى فيها النشاط الغير الرسمي. وقد تبنت البرازيل هذا الاستراتيجية لتشكيل نظم تقاعد ريفية لم تكن موجودة من قبل، كما شرعت الصين في اتباع هذا الاتجاه لتوسيع تقديم منافع التقاعد للعمال والمهاجرين في الريف.

4. دور شركات التأمين في تمويل التأمين الاجتماعي

تشترك شركات التأمين التجاري مع الضمان الاجتماعي في تشابه منتجاتها على غرار التقاعد، المرض، الوفاة، الحياة، حيث بإمكانها أن تؤدي دوراً كبيراً في مواجهة ضعف نظام التأمين الاجتماعي في تمويل التكاليف الناتجة عن العمر الطويل للأفراد في سن التقاعد^{xv}، إضافة إلى تمتعها بالخبرة الكافية في تسعير الأخطار عامة وأخطار الوفاة خصوصاً. كما أن لهذه الشركات القدرة على استعمال أدوات غير تقليدية في توزيع الخطر كإعادة التأمين وسوق المشتقات المالية. ويمكن أن يأخذ تدخل شركات التأمين أحد الأشكال التالية:

- التدخل عن طريق إقامة علاقة مباشرة مع المتقاعدين، حيث تقدم شركات التأمين للمؤمن لهم ضمانات للاستفادة من دفعات منتظمة طيلة حياتهم مقابل قسط يدفع مرة واحدة أو يدفع في شكل مجموعة من الأقساط. ويمكن أن تأخذ هذه العقود شكل:

أ. عقود مدى الحياة يتم شرائها قبل سن 75، تمثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة أكبر سوق لها^{xvi}.

ب. عقود تأمين على الحياة غير نظامية لها علاقة بأسلوب العيش للشخص، مثل الوظيفة وعادات التدخين، ويبقى هذا الشكل محدودا جدا خارج المملكة المتحدة، كما طوّرت شركات التأمين منتجات مرتبطة بوحدة استثمار، تسمح بالمفاضلة بين قيمة الحد الأدنى المضمون سلفا أو قيمة المدخرات لحظة دفع المستحقات، ويرتبط هذا الشكل من العقود بمردودية الأسهم^{xvii}.

- التدخل الغير المباشر (إقامة علاقة مع صناديق التقاعد) يعتمد النوع الأول على الربط بين شركات التأمين والمتقاعدين بشكل مباشر، وهي آلية قد لا تنجح في دول لم ينتشر فيها التأمين التجاري بشكل مطلوب لأسباب كثيرة بينها الدراسات التي تناولت محدّدات الطلب على التأمين. وتوجد آليات أخرى تؤدي نفس الدور لكن بشكل مختلفا تماما، يعتمد على إقامة علاقة بين شركة التأمين وصناديق التأمين الاجتماعي لمواجهة مشكل تمويل التقاعد مستقبلا. ويكون لهذا التدخل أشكالا عدة، أهمها^{xviii}:

أ. شراء عقد تأمين جماعي من شركات التأمين لصالح المتقاعدين مع البقاء على مسؤولية صندوق التقاعد تجاه المؤمن لهم (buy in)؛

ب. نقل مسؤولية صندوق التقاعد تجاه المتقاعدين إلى شركات التأمين من خلال بيع برامج التقاعد إلى شركة تأمين لتصدر عقد تأمين خاص بكل عضو (buy out)؛

ج. الاتصال المباشر لصناديق التقاعد مع معيد التأمين في عملية بيع لخطر العمر الطويل دون نقل مسؤولية الصندوق اتجاه المتقاعدين، بحيث تتم العملية من خلال دفع الصندوق لأقساط التأمين مسبقا، مقابل التزام معيد التأمين بالدفع في حالة بقاء الفرد فترة أطول من المتوقع، وفي الواقع يكون تبادل للفارق من الأقساط المدفوعة والالتزامات بين الصندوق ومعيد التأمين؛

د. اللجوء إلى استخدام المشتقات المالية، وهي استراتيجية تشبه إلى حد كبير عملية البيع إلى شركات التأمين أو معيد التأمين، حيث يتم من خلالها تحويل منتجات التأمين إلى منتجات مالية يمكن إعادة تداولها في السوق المالية.

ثانيا. تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر، أي دور لشركات التأمين؟

هناك اختلاف كبير بين أسباب نشأت الضمان الاجتماعي في الجزائر عن تلك التي أسس عليها في الدول الغربية كألمانيا وفرنسا. فالنظام الاجتماعي في الجزائر ليس نتيجة مطالب عمالية أو نضال نقابي أو أداة لحماية العمال من الأخطار الناتجة عن التطور الصناعي، بل هو نظام موروث عن الاستعمار الفرنسي في تنظيمه القانوني والإداري تم تعديله جزئيا بعد استقلال الجزائر. وهو كغيره من الأنظمة له تقريبا نفس مصادر التمويل المعروفة ويعيش نفس التحديات ببعض الاختلافات البسيطة.

1. مصادر تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر

تملك الجزائر نظام واسع للضمان الاجتماعي، يشمل مختلف شرائح المجتمع من خلال ثلاث صناديق أساسية، الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الغير الاجراء والصندوق الوطني للتقاعد. ويشمل نظام الحماية الاجتماعية التغطية على حوادث العمل والأمراض المهنية، الخدمات الاجتماعية التأمين على البطالة، التقاعد والتقاعد المسبق، كما يمنح كل فرع منافع خاصة به، يكون أحيانا واسعا ليشمل كل شرائح المجتمع وأحيانا يقتصر على شريحة معينة، كما يلي:

- **التأمينات الاجتماعية:** يغطي هذا النظام مخاطر اجتماعية هي المرض والولادة والعجز والوفاة. يستفيد منه كل العمال بما فيهم الأجانب وبمختلف شرائحهم كانوا أجراء أو يعملون لحسابهم الخاص، مهما كان نوع النشاط الذي يمارسونه، حرفي أو صناعي أو تجاري أو فلاحي. وقد تم إدراج الشباب المدججون في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني وكذا الشباب الذين يتابعون تكويننا لدى الحرفيين المعلمين بداية من سنة 2008. وتنحصر منافع التأمين الاجتماعي في الحالات التالية^{xix}:

- أ. **المرض** من خلال التكفل بمصاريف العناية الطبية وتعويض العامل الأجير عن توقفه عن العمل بسبب المرض؛
- ب. **الولادة** من خلال دفع مصاريف الحمل وتبعاته وتعويض المرأة عن أيام الانقطاع عن العمل بسبب الولادة؛
- ج. **العجز** من خلال تقديم معاش يتناسب ودرجة العجز؛
- د. **الوفاة**، بتقديم منحة وفاة للمستفيدين عند وفاة المؤمن له.

- **حوادث العمل والأمراض المهنية:** يغطي تأمين حوادث العمل والأمراض المهنية الأخطار الناتجة بشكل مفاجئ، ولها علاقة بالنشاط الممارس، تتمثل المنافع الممنوحة في التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية في نفس المنافع التي يمنحها التأمين الاجتماعي في حالة العجز والوفاة، بالنسبة للعمال، وبالإضافة إلى الفئات التي يشملها نظام التأمين الاجتماعي، يتوسع تأمين حوادث العمل والأمراض المهنية ليشمل: الطلبة وتلاميذ التكوين التقني والمساكين^{xx}.

- **الخدمات الاجتماعية:** تقتصر على شريحة العمال فقط وتمثل منافع الخدمات الاجتماعية في جميع الأعمال والإنجازات التي ترمي إلى تحسين معيشة العمال ماديا ومعنويا عن طريق تكملة الأجر في شكل خدمات في مجال الصحة وترقية السكن الاجتماعي وتمويل نشاطات ثقافية ورياضية^{xxi}.

- **التأمين على البطالة:** يستفيد العمال الأجراء المنتمين للقطاع الاقتصادي والذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية من التأمين على البطالة لمدة 36 شهرا، يستفيد خلالها من^{xxii}:

- تعويض شهري عن الأجر، لا يقل عن 75 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
 - يستفيد من المنافع التي تمنحها التأمينات الاجتماعية، المرض والأمومة والعجز والوفاة؛
- يكون التعويض الشهري للأجر في مرحلة التأمين على البطالة بشكل متناقص: 100 % من الأجر المرجعي في الربع الأول من المدة (09 أشهر)، نزولا إلى 80 % في الربع الثاني، ثم 60 % في الربع الثالث، و 50 % في الربع الأخير^{xxiii}، وبعد نهاية فترة 36 شهرا، يستفيد العامل من منافع التأمينات الاجتماعية لمدة سنة إضافية، ويستفيد من التقاعد إذا ثبت عجزه على ممارسة العمل من جديد^{xxiv}.

- **التقاعد:** يشمل نظام التقاعد كل من العمال الأجراء والعمال غير الأجراء والأجانب، ويستثنى العمال في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الأمر رقم 96 - 18 ص 387، وتتمثل المنافع التي يمنحها التقاعد في: تقديم معاش للعامل، ينحصر بين الأجر الوطني الأدنى المضمون كحد أدنى و 15 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون كأقصى قيمة ويستفد من نقل المعاش إلى زوجه أو أبنائه أو والديهم، ويتوجب الاستفادة من منافع التقاعد توفر شرط بلوغ 60 سنة بالنسبة للرجل و 55 سنة للمرأة وقضاء 15 سنة عمل على الأقل. ويمكن الحصول على التقاعد دون شرط السن إذا حقق العامل 32 سنة اشتراك في التأمين الاجتماعي، أو الحصول على تقاعد نسبي بعد أداء 20 سنة اشتراك^{xxv}.

- **التقاعد المسبق:** في بعض الحالات يمكن أن يكون التقاعد مبكرا عند 50 سنة بالنسبة للذكور و 45 بالنسبة للإناث، يستفيد منه أجراء القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، كما يستفيد منه الأشخاص المستفيدون من التأمين على البطالة بعد نفاذ 03 سنوات، بشرط أن يؤدي 20 سنة عمل ويدفع اشتراك 10 سنوات، ويخضع التقاعد المسبق لانقاص 01 % عن كل سنة تسبيق.

يتحمل العمال والمستخدمون التكاليف وتدفع من قبل صاحب المستخدم إلى الوكالة الكائنة بمقر مزاوله النشاط^{xxvi}.

2. التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر

تعتبر التأمينات الاجتماعية والتقاعد بنوعيه، التقاعد والتقاعد المسبق، أهم المنافع التي تمنحها صناديق التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء، يمول الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء من خلال الشراكة بين أرباب العمل 25 % والعمال 9 % وإعانات صندوق الخدمات الاجتماعية 1 %، ما يمثل في مجموعه 35 % من دخل العامل على المستوى الجزئي، ويمثل 35 % من الكتلة الأجرية للعمال الأجراء على المستوى الكلي، وتسمى معدل الاشتراك الحقيقي.

توجه 17,25 % من الإيرادات لتمويل التقاعد و 14 % للتأمينات الاجتماعية، ويقسم الباقي بين حوادث العمل والأمراض المهنية والتقاعد المسبق والسكن الاجتماعي.

جدول رقم 02. توزيع نسب الاشتراك في الضمان الاجتماعي في الجزائر

الفروع	مساهمة اربابالعمل %	مساهمة العمال %	مساهمة صندوق الخدمات الاجتماعية %	المجموع %
التأمينات الاجتماعي	12,5	1,5		14
حوادث العمل والأمراض المهنية	1,25			1,25
التقاعد	10	6,75	0,5	17,25
التأمين على البطالة	1	0,5		1,5
التقاعد المسبق	0,25	0,25		0,5
السكن الاجتماعي			0,5	0,5
المجموع	25	9	1	35

المصدر: المرسوم رقم 06-339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006 المحدد لنسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية رقم 60 الصادرة في 27 سبتمبر 2006 .

ويتميز نظام العمال الغير أجراء ببساطته والذي يعتمد في إيراداته على مساهمة المشتركين ب 15 % من الدخل، تقسم بالتساوي، توجه 7,5 % لتمويل للتأمين الاجتماعي والنصف الباقي (7,5 %) للتقاعد. وفي حالة عدم القدرة على تحديد الدخل، يحدد الاشتراك 15 % من رقم الأعمال الخاضع للضريبة بالنسبة لتجار بيع البضائع و 30 % بالنسبة لمن يقدمون خدمات، او يحدد بالاعتماد على المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون.^{xxvii}

الجدول رقم 02 : نسب الاشتراك لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير أجراء

الدخل	رقم الاعمال الجبائي %		أدني اساس للاشتراك كـ المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون
	بيع البضائع	تقديم خدمات	
التأمينات الاجتماعية	07,5		
التقاعد	07,5		
المجموع	15	15	30

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وبالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة في الجدول أعلاه، لا ننكر وجود طرق أخرى للتمويل تتمثل أساسا في عوائد صناديق الاستثمار، المداخليل المتأتية من عقوبات المخالفات والتأخيرات، لكنها مصادر ثانوية، تعززت بأنشاء صندوق خاص بموّل ب 2 % من الجباية البترولية^{xxviii}، ويعتبر بمثابة صندوقا وطنيا لاحتياطات التقاعد مهمته المحافظة على توازن صندوق التقاعد^{xxix}.

3. تحديات تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر.

تظهر طرق التمويل التي تعتمد على اشتراكات العمال ودعم الحكومة وأرباب العمل تشابها كبيرا بين نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر والدول المتقدمة، وهذا ما يجعله يواجه نفس المصير في المستقبل إذا توفرت تلك العوامل المغذية له، كالتغير الديموغرافي لصورة المجتمع المتجه نحو الشيخوخة، وتراجع نسبة الأشخاص في سن العمل إلى إجمالي السكان، وتراجع معدل الوفيات وتحسن المستوى الصحي المنشئ لخطر طول العمر وتراجع معدل الولادات لتراجع معدل الخصوبة. ولقد عرف تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر في الفترة الأخيرة صعوبة في التمويل، وخاصة بعد تراجع أسعار المحروقات الذي أثر بشكل سلبي على موارد الصندوق الاحتياطي للتقاعد، وجعل دعم الحكومة المتمثل في 02 % من الجباية البترولية، شبه مستحيل، مما دفعه إلى القيام بإصلاحات متسارعة والغاء التقاعد المبكر، الامتناع عن تعويض تكاليف بعض الأدوية، السماح لبعض الشرائح التي لا تستوفي الشروط السابقة بالانخراط مع العمال غير الأجراء، التسامح مع المخالفين والمتأخرين عن الدفع.

وبمثل التطور السنوي لرصيد صندوق التقاعد المؤشر الأكثر دلالة على عجز نظام التأمين الاجتماعي في الجزائر، ومن خلال تتبع الفرق بين إيراداته ونفقاته السنوية، نجد عجزا في السنوات الأخيرة، على رغم من الفائض الذي تشكله صناديق الضمان الاجتماعي في نفس الوقت.

الجدول رقم 03: تطور رصيد صناديق الضمان الاجتماعي للفترة 2001-2015 (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2014	2015
رصيد ص و ت ع أ	+ 7 569	+ 8 900	+ 9 992	+ 9 645	+ 50 176	+ 133 531	+ 107 317	+ 85 696	+ 79 549
رصيد ص و ت ع غ أ	+ 246	- 763	- 2 405	840	+ 1 356	+ 1 8361	+ 2 4381	+ 3761	+ 2 453
رصيد ص. و. التقاعد	+ 7 220	+ 3 270	+ 3 180	- 5 810	+ 18 800	+ 39 062	- 85 762	-123 936	- 258 960

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2016 ص 21.

يبين الجدول تحسن رصيد الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة 2001 - 2011 رغم التذبذب المسجل في سنة 2007، ومنذ سنة 2013 بدأ منسوب العجز يرتفع باستمرار وبشكل كبير، والسبب في ذلك، اتخاذ الحكومة قرار بإلغاء التقاعد المسبق، ساهم فيه تقديم عدد كبير من موظفي القطاع العام ملفات التقاعد، قبل البدء في تطبيق القرار.

- **ضعف معامل الاشتراك الحقيقي:** من المفترض ان يكون نسبة الاشتراك اكثر او يساوي 35 % من الكتلة الاجرية للعمال الاجراء سنويا و اكبر او يساوي 15 % من دخل العمال الغير اجراء، ونظرا لعدم القدرة على تحديد الكتلة الاجرية للعمال الغير الاجراء للأسباب كثيرة، ابرزها نمو حجم النشاط الموازي، ستقتصر المقارنة على العمال الاجراء، وتقدم لنا المقارنة بين نسب الاشتراك المفروضة والحقيقية، ضعف كبير لنسبة الاشتراك الحقيقي، تراوحت نسبتها ما بين 7 % الى 12% خلال الفترة 2001 الى 2015. وهي نسبة بعيدة جدا عن معامل الاشتراك المفترض، تحدد التوازن المالي للضمان الاجتماعي.

الجدول رقم 04: تطور معدل الاشتراك الحقيقي لدى ص و ت إ ع أ

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
الكتلة الاجرية	970 ,6	1137,9	1363,9	1725	2375 ,8	3862,8	4391,2	4928,3
ايرادات cnas	88 ,17	115,33	169	176	176 ,9	374,13	429,8	474,9
معدل الاشتراك الحقيقي*	9%	10%	12%	10%	7%	10%	10%	10%

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2016 ص 20.

- **التغير في المشهد الديموغرافي للمجتمع:** يلاحظ المتتبع للتكوين الديموغرافي للمجتمع الجزائري تزايدا مستمرا للنمو الطبيعي للسكان بعد الاستقلال، بلغ أقصى قيمة له 2,49 % سنة 1990 ما يقارب 25 مليون ساكن^{xxx}، ونظرا لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تراجع معدل النمو خلال الفترة 1990 - 2000 إلى أدنى مستوياته (-1,48) ثم بدأ في تحسن تدريجي بعد سنة 2000، وتشير آخر الاحصائيات إلى نسبة 2,17% في سنة 2017، وانتقل عدد السكان من 25 مليون نسمة سنة 1990 إلى 41,3 مليون سنة 2017.

وفي حالة بقاء نفس وتيرة النمو الطبيعي المسجلة خلال 20 سنة الأخيرة سيكون عدد سكان الجزائر 42,2 مليون نسمة آخر سنة 2018^{xxxi}.

ويفسر النمو السكاني بهذا الشكل، بتراجع نسبة الوفيات من 6,03 % سنة 1990 إلى 4,42 % سنة 2016 وارتفاع في معدل البقاء على الحياة عند 75 سنة من 5,5 % إلى 11,4 %.

الجدول رقم 05: المؤشرات الديموغرافية للمجتمع الجزائري خلال الفترة 1966 - 2017

السنوات	1966	1970	1980	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
عدد السكان (مليون)	12,09	13,3	18,66	25,02	28,06	30,41	32,9	35,97	39,53	41,3
معدل النمو %	3,42	33,7	32,1	24,9	18,9	14,8	16,9	20,3	21,5	21,7
معدل البقاء عند 80 سنة %	-	-	7,18	5,97	7,47	9	10,2	10,6	11,1	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demog16ar> 2017
تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 / 06 / 2018 .

وخلال الفترة نفسها تغير المشهد الديموغرافي للمجتمع الجزائري، من مجتمع شاب إلى مجتمع متجتم مهّد بالشيخوخة، حيث أصبح هناك انخفاض في نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15 - 59 سنة) وارتفاع معدل الإعالة للأشخاص في سن 60 سنة من 11,1 % إلى 14,4 %، مرده تغير في العوامل الديموغرافية كتراجع معدل الخصوبة الكلي من 4,5 % سنة 1990 إلى 3,1 % سنة 2016 وتراجع معدل الولادات^{xxxii} من 30,94 % سنة 1990 إلى 26,12 % سنة 2016، و ارتفع متوسط العمر عند الانجاب من سن 29 سنة إلى 31 سنة وارتفاع نسبة النساء العاملات من 7,3 % سنة 1990 إلى 18,3 % سنة 2015.

الجدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الديموغرافية للمجتمع الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015

السنوات	1990	2000	2005	2010	2015
معدل الاعالة %	11,1	11,3	11,4	12	14
معدل الخصوبة	4,5	2,4	2,5	2,9	3,1
معدل الولادات	30,94	19,36	21,36	24,68	26,03
متوسط العمر عند الانجاب	29,5	32	32	32	31,7
نسبة النساء العاملات %	7,3	12	14	15	18,3

المصدر: تم اعداه بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2016 - <http://www.ons.dz/>
A7-.html % شوهد ب 06 جوان 2018 .
D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8

إن استمرار هذا المشهد سيكون له دور كبير في تغير الصورة الديموغرافية للمجتمع الجزائري، وينقله من مجتمع فتي إلى مجتمع تغلب عليه طبقة الشيخوخة، وسيترفع نسبة الاشخاص في سن التقاعد إلى من هم في سن العمل، ويزداد الضغط على شريحة العمال، من خلال الرفع في معدل الضرائب (لتمويل نفقات ميزانية الدولة) والغاء التقاعد المبكر أو تخفيض منافع التأمينات الاجتماعية عامة والتقاعد على وجه الخصوص.

4. دور شركات التأمين للحد من العجز في تمويل الضمان الاجتماعي

لقد قدمت دراسة لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي بعض من الحلول لمشكل تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر، لتفادي الأزمات مستقبلا، تقوم الفكرة على إقامة صناديق استثمار مشتركة لتوظيف الأموال وفتح المجال أمام صناديق

التأمين الاجتماعي للمشاركة في بعض المشاريع ذات المخاطر المحدودة والعائد المقبول^{xxxiii}، لكن هذا المشروع يتطلب هدر جهدا ووقتا كبيرين في ضل نظام إداري بطيء في تنفيذ قوانين في مثل هكذا مشروع.

ومن أجل تفادي الآثار السلبية للتقليل من المنافع أو الرفع من معدل الضرائب، باشرت الجزائر في إلغاء التقاعد المسبق، لتشجيع البقاء في العمل لمدة أطول، وهي استراتيجية سيكون لها أثر سلبي على المستوى البعيد ويمكن أن تساهم في الرفع من معدل البطالة لدى الشباب الذي يقارب في الفترة الحالية 26%^{xxxiv}.

وبما أن أليتي تشجيع الهجرة والرفع من معدل الإحصاء غير ممكنين في الوقت الحالي، يبدو أن أفضل استراتيجية للتخفيف من عبء تمويل الضمان الاجتماعي الجزائري مستقبلا، تمتلك مؤشرات في الوقت الراهن قابلة للتطوير مستقبلا هي: الشراكة بين صناديق التأمين الاجتماعي وشركات التأمين على الحياة، وهذا لتوفر الأخيرة على أهم المقومات الأساسية للتطبيق، أهمها:

- التشابه بين منتجات التأمين على الأشخاص والضمان الاجتماعي كالتأمين على الحوادث، المرض، المساعدة، الوفاة والحياة والرسملة والاحتياط الجماعي؛

- وجود إطار قانوني للتأمين على الأشخاص ممثلا بالقانون 06-04^{xxxv}

- الفصل بين تأمين الأشخاص والأضرار والذي بدأ التطبيق الفعلي له سنة 2012 مما سيساهم أكثر في تفعيل هذا النوع من التأمينات؛

- وجود شركات خاصة بالتأمين على الأشخاص يمكن أن تساهم أكثر في تفعيل هذا النوع من التأمينات، حيث يحصي آخر تقرير لهيات الإشراف والرقابة 8 شركات وهو ما يمثل نسبة 33% من إجمالي شركات التأمين الناشطة في الجزائر؛

- تملك شركات التأمين على الحياة شبكة توزيع مناسبة مكونة من مجموعة من الوسطاء بين وكلاء التأمين وسماسرة التأمين مرشحة للنمو بسرعة في حالة وجود ضرورة اقتصادية؛

- وجود علاقة بين شركات التأمين على الحياة والشركة المركزية لمعدي التأمين، تقدر إجمالي تنازلات شركات التأمين على الأشخاص لمعدي التأمين 8% من إجمالي التنازلات السنوية لسوق التأمين^{xxxvi}، وتسمح لها هذه العلاقة بتوسيع قدرتها على الاحتفاظ بأخطار طول العمر التي تكلف صناديق التأمين الاجتماعي، كما يمكن لشركات إعادة التأمين بيع هذه الخطر في سوق المال مثلما تفعل مع أخطار الكوارث الطبيعية.

- قدرة شركات التأمين على الحياة على تحقيق عوائد مالية من خلال نشاطها السنوي، يتراوح ما بين 5% و15%.

- الملاءة المالية المرتفعة لشركات التأمين على الأشخاص يمكن أن تساعد أكثر في استقرار نظام الحماية الاجتماعية ودعم تطوره^{xxxvii}.

الخاتمة:

- تعتبر ألمانيا مصدر فكرة الصمان الاجتماعي المعاصر.
- كثرة عدد العاملين وقلت عدد المتقاعدين ساهم بشكل كبير في بلورة التأمين الاجتماعي.
- التحسن في المجال الصحي ونموى التحصيل العلمي لدى المرأة اثر بشكل سلبي على قدرة تمويل التقاعد.
- تختلف الاليات المعتمدة في الحد من تحديات تمويل التقاعد حسب طبيعة الاقتصاد لكل دولة.
- تتدخل شركات التأمين بأدوات مختلفة للحد من العجز في تمويل التأمين الاجتماعي.
- يتربك الصمان الاجتماعي في الجزائري من التأمينات الاجتماعية، التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية، التأمين على البطالة، التقاعد والتقاعد المسبق ويتميز بتفاوت في المنافع الممنوحة، فهو أكثر ثراء بالنسبة للعمال الأجراء القادرين على البقاء في عملهم حتى السن القانونية للتقاعد، مقارنة بالأشخاص الذين يحصلون على تقاعد مسبق أو نسبي.
- يتشابه الصمان الاجتماعي في الجزائر مع بعض النماذج في دول أخرى في فلسفة التمويل .
- يرتبط تمويل الصمان الاجتماعي في الجزائر بالطابع الديموغرافي المميز للمجتمع الذي يتجه أكثر فأكثر نحو نفس الخصائص التي تميز المجتمعات الغربية، مما يتطلب ضرورة البحث عن بدائل أخرى لمواجهة التحديات التي ترتبط بتوازنات أنظمة الحماية الاجتماعية.
- يمكن أن تلعب شركات التأمين على الأشخاص دورا كبيرا للمساهمة في مواجهة التحديات خطر طول العمر لتوفرها على مجموعة من المقومات التي تؤهلها لتكون فاعلا مهما للتقليل من حدة مشكل التمويل لأنظمة الحماية الاجتماعية التقليدية.

المراجع والهوامش:

- ⁱ حسين عبد اللطيف حمدان، الصمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان 2007 ص 74.
- ⁱⁱ حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، النظري والتطبيقي، الطبع الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ص 318.
- ⁱⁱⁱ إبراهيم مزبود وآخرون، ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر 2017.
- ^{iv} باتريك ليدتكي وكي اووي شانز، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال، التخطيط للتقاعد والتحديات والحلول، الطبعة الاولى، درا المعارف، بيروت 2015 ص 39 .
- ^v Jackson, R., Howe, N. and Nakashima, K *The Global Aging Preparedness Index*, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS). . (2010)
- ^{*} هي نسبة عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ومن تزيد أعمارهم عن 60 سنة إلى إجمالي عدد السكان المنتجون
- ^{vi} باتريك ليدتكي وكي اووي شانز، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال، التخطيط للتقاعد والتحديات والحلول الطبعة الاولى، درا المعارف، بيروت 2015 ص 100
- ^{vii} Reday-Mulvey, G. "The Fourth Pillar", *The Geneva Papers on Risk and Insurance—Issues and Practice*, (1993) vol 18 n(68), 302-316.
- ^{viii} باتريك ليدتكي وكي اووي شانز، مرجع سبق ذكره ص 59 .
- ^{ix} مرجع سبق ص 60
- ^x Karl E. Case و آخرون ، ترجمة هشام عيسى وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد الكلي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف و النشر، الطبعة 11 ، دمشق 2016 ص 421
- ^{xi} Swiss Re, *A short guide to longer lives: Longevity funding issues and potential solutions* (2010)
- ^{xii} Patrick M. Liedtke and Kai-Uwe Schanz, Addressing the Challenge of Global Ageing—Funding Issues and Insurance Solutions, Geneva Reports Risk and Insurance Research no 06 june 2006 p62.
- ^{xiii} European Commission *An Agenda for Adequate, Safe and Sustainable Pensions*, Pensions White Paper, COM(2012) 55/2.

^{xiv} باتريك ليدتكي و كي اووي شانز، مرجع سبق ذكره ص 69

^{xv} يضم مفهوم خطر العمر الطويل كل من، خطر العمر الطويل الفردي و الجماعي، ينشأ الخطر الفردي من استحالة التنبؤ بمحادث وفاة فرد محدد في سنة ما، ويزداد أهميته بالنظر إلى التبعات المالية في سوء تقديره، حيث تشير بعض الدراسات بأن الخطأ في تقدير سنة واحدة فقط يؤدي إلى زيادة النفقات بنسبة 5 بالمائة، أما الخطر الجماعي فهو عدم اليقين في المدة الزمنية التي تبقى فيها عينة من الأشخاص على قيد الحياة، هذا الخطر يمكن التنبؤ به بالنسبة لشركات التأمين، وعلى العكس تماما هو خطر مطلوب، يسمح له بنقل الأموال من الأفراد الذين يعيشون أكثر من العمر المتوسط إلى الذين يموتون قبل هذا العمر.

^{xvi} Mitchel, J.O and Drinkwater. M, *Behavioral Economics and Annuityization*, Windsor, LIMRA. USA (2006)

^{xvii} LIMRA *Substandard annuities*, report, Windsor, USA. (2006)

^{xviii} باتريك ليدتكي و كي اووي شانز، مرجع سبق ذكره ص ص 119، 120 .

^{xix} مرسوم تنفيذي رقم 84-27 مؤرخ في 11 فيفري 1984 يحدد كيفية تطبيق العنوان الثاني من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يونيو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم مرسوم رقم 88-209 المؤرخ في 18 أكتوبر 1988.

^{xx} مرسوم تنفيذي رقم 84-28 مؤرخ في 11 فيفري 1984 يحدد كيفية تطبيق العناوين الثالث والرابع والثامن من القانون رقم 83-13 المؤرخ في 02 يوليو 1983 والمتعلق بمحادث العمل والامراض المهنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 07 سنة 1984 .

^{xxi} مرسوم تنفيذي رقم 82-179 يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية، معدل ومتمم مرسوم تنفيذي رقم 94-186 والمرسوم التنفيذي رقم 96-74 مؤرخ في 03 فيفري 1996.

^{xxii} القانون رقم 98-07 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 02 أوت 1998 ، المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 15 ذو الحجة 1414 هـ الموافق ل 26 ماي 1994، المنشأ لنظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 57 الصادرة في 05 أوت 1998.

^{xxiii} المرسوم التنفيذي رقم 94-189 المؤرخ في 06 جويلية 1994 المحدد لمدة التكفل و طرق حساب تعويض التأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 07 جويلية 1994

^{xxiv} المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المنشأ لنظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية (الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994

^{xxv} الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997 معدل ومتم بالقانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 38 سنة 1997 .

^{xxvi} المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في 26 ماي 1994 المنشأ للتقاعد المسبق، الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 01 جوان 1994.

^{xxvii} ابراهيم مزويد وآخرون، ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر 2017 ص 14 .

^{xxviii} المادة 30 من الامر رقم 06-04 مؤرخ في 15 يونيو 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 .

^{xxix} المرسوم التنفيذي رقم 07-58 المؤرخ في 31 يناير 2007 والذي يتضمن تنظيم الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 سنة 2007 .

* معدل الاشتراك الحقيقي = ايرادات /cnas الكتلة الأجرية

^{xxx} <http://www.ons.dz/-> الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية للفترة 1962-2011

شاهد بتاريخ 01 جوان 2018، <http://www.ons.dz/-> الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2016

^{xxxi} <http://www.ons.dz/-> الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2016

شاهد ب 04 جوان 2018، <http://www.ons.dz/-> الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2016

^{xxxii} يقاس معدل الولادات بعدد الاطفال لكل 100 امرأة

^{xxxiii} ابراهيم مزويد وآخرون، ضبط وتقييم تكاليف الحماية الاجتماعية، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر 2017. ص

^{xxxiv} التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 و الخاص بالتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017 ص 21 .

^{xxxv} القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والمتعلق بالتأمينات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15 الصادر بتاريخ 12 مارس 2006 .

^{xxxvi} حسب تقارير وزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2006-2016 .

^{xxxvii} حسب إحصائيات مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للسنوات: 2006-2016 .